- المدخل :

نستطيع من خلال العنوان أن نطرح السؤال التالي : هل نستطيع أن نحدد دورا ما لقطاع السياحة، قد يلعبه في تنمية قطاع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر ؟للإجابة عن هذا السؤال نتبع الخطوات التالية :

1- تقديم القطاع السياحي في الجزائر، من أجل إبراز وتأكيد الإمكانيات الاقتصادية لهذا القطاع، ودور هذه الإمكانيات –إذا ما استغلت عقلانيا– في تحريك وتفعيل التنمية بقطاع الصناعات التقليدية والحرف محليا وعلى المستوى الوطني .

2- تقديم قطاع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر، ومحاولة إبراز علاقة الارتباط المتبادل بين القطاعين، مع تأكيد أن قطاع السياحة هو الذي يلعب دور القاطرة في جر وسحب قطاع الصناعات التقليدية ووضعه على مسار نمو متواصل، لضمان تنمية شاملة للقطاع، باعتباره مجالا واسعا للاستثمار، وسوقا أوسع لمنتجات الصناعات التقليدية والحرف، مساهما بذلك في زيادة نصيب هذا القطاع في إنتاج النتاج المحلي الخام.

العرض الاقتصادي للقطاعين :

أولا : تقديم القطاع السياحي

نستطيع وضع تصور مبسط لتشكل القطاع السياحي في الجزائر، يمكننا أن نتصور أنواعا عديدة للسياحة في الجزائر : سياحة صحراوية، وثانية مناخية ، وثالثة علاجية، وأخرى ثقافية، وهكذا ..

فالجزائر تقع في شمال إفريقيا –كما هو معلوم– تقدر مساحتها بـ : 2.381.741كلم^2 ولها حدود طويلة تحاذي سبعة بلدان إفريقية، شرقا وغربا، شمالا وجنوبا، تقدر بـ6000 كلم. من هذه البلدان من وضع أسسا متينة وقاعدة هيكلية صلبة، فيما يتعلق بإحداث تنمية سياحية متواصلة ومستقرة، نذكر على وجه الخصوص تونس والمغرب، البلدان اللذان يساهم القطاع السياحي فيهما بنسبة مرتفعة في تكوين الناتج الداخلي الخام.

إذا أردنا تفصيلا أكثر في إبراز الإمكانيات السياحية للجزائر فإننا نقسم الجزائر سياحيا على :

شمال يتميز بساحل طوله 1200 كلم، وجنوب يتميز هو الآخر بصحراء تقدر مساحتها بما يقارب 2 مليون كلم^2، كما تتشكل تضاريسها مع أربع مجموعات يمكن تصنيفها كما يلي :

سلسلة الجبال الساحلية، سلسلة الهضاب العليا، وسلسة الجبال الوسطى التي تشكل امتدادا لجبال المغربية، وفي الأخير منطقة الصحراء بمرتفعاتها الجبلية.

تتمتع الجزائر أيضا بمناخ متوسطي، حيث سطوع الشمس لا يفارقها طيلة السنة مما يجعل فصل الشتاء فيها يتميز بنوع من الدفء الطبيعي.

تشكل الخصائص الطبيعية للجزائر وتراثها الثقافي والتاريخي والحضاري أرضية صلبة لجملة من النشاطات السياحية، يمكن تحديدها على النحو التالي : (السياحة الساحلية، السياحة الجبلية، سياحة استجمامية علاجية، سياحة ثقافية ورياضية، سياحة صحراوية، سياحة الصيد بمختلف أنواعه).

يمكن لهذه النشاطات السياحية، أن تقام طيلة أيام السنة، نظرا للخصائص الطبيعية وغير الطبيعية التي تتمتع بها الجزائر، وتدقيقا لموقع هذه النشاطات والإقليم الجغرافية التي تقام بها، يمكن استنتاج نوع الحرف والصناعات التقليدية التي ستحدث ويتبع عرضها النشاطات السياحية المختلفة، وقد نقبل طبيعيا بتجزئة المناطق السياحية إلى الشريط الساحلي، ومنطقة جبال الأوراس ومنطقة القبائل ومنطقة وادي مزاب، الهقار والطاسيلي، ومنطقة تواب وقورارية، منطقة وادي سوف، وغيرها من المناطق التي يمكن أن يحدث بها نشاطات سياحية، قد تدفع إلى تفعيل النشاط الحرفي والصناعي التقليدي .

تتيح القدرات السياحية للجزائر، عديدا من الفرص لمزاولة النشاط السياحي طيلة أيام السنة؛ وفقا للأقطاب السياحية وحسب المناطق الجغرافية المذكورة.

حيث تتوفر هذه الأقطاب السياحية على "مناطق توسع سياحي"- مصنفة حسب المرسوم 88-232 الصادر بتاريخ 5 نوفمبر 1988- تقدر مساحتها الإجمالية بـ : 47.073 هكتار، موزعة على كل التراب الوطني .

أ- مائة وأربعون (140) "منطقة توسع سياحي" موجودة في 14 ولاية تغطي مساحة تقدر بـ : 34852.86 هكتار.

ب- ثلاثة عشرة (13) "منطقة توسع سياحي" موجودة بالولايات الداخلية والهضاب العليا وتغطي مساحة تقدر بـ : 3480.6 هكتار.

ج- عشرون (20) "منطقة توسع سياحي" توجد بثماني ولايات جنوبية زتغطي مساحة تقدر بـ : 9501.09 هكتار.

يضاف على هذه المناطق السياحية المصنفة قانونيا، مواقع السياحة الاستجمامية الصحية المتمثلة في الحمامات والتي تقدر عددها بـ : 202 مورد مياه حراري، صنفت حسب جبيعتها الفيزيائية والكيميائية على النحو التالي:

أ- 136 مورد لمياه حرارية ذات أهمية محلية.

ب- 55 مورد لمياه معدنية حرارية ذات أهمية جهوية.

ج- 11 مورد لمياه معدنية حرارية ذات أهمية وطنية.

انطلاقا من هذه القدرات السياحية الكبيرة يمكن إجراءات سياسة سياحية بأبعاد زمنية مختلفة، تضمن الانسجام بين عناصر النشاط السياحي على المستوى المحلي والجهوي والوطني في إطار سياسة قطاعية وطنية، من شأنها أن تؤدي إلى تحريك النشاط الحرفي والصناعي التقليدي وتفعيله بما ينسجم والنشاط السياحي بأبعاده الزمنية ومناطقه الجغرافية.

ونؤكد في هذا المجال أن الجزائر واعتبارا لما تتمتع به من قدرات وإمكانيات اقتصادية، وموقع جغرافي استراتيجي، وخصائص طبيعية أخرى؛ يمكن أن تصبح قطبا سياحيا عالميا على غرار الأقطاب السياحية المتوسطية، بذلك توفر دفعا قويا لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة وعلى رأس هذه القطاعات قطاع الصناعات التقليدية والحرف، الذي يعكس نموه مستويات أعلى من التشغيل، وانتشار مؤسسات الحرف والصناعة التقليدية، وإنتاج القيمة المضافة. غير أن تجسيد هذه الحركية التنموية لن يتأتى إلا بتوفر شروط محددة ضمن استراتيجية سياحية بعيدة المدى، تتحقق من خلال التذكير بتوفر بعض العوامل التي تدركها السلطات العمومية في الجزائر، خصوصا تلك التي تشرف على إدارة هذا القطاع، والتي وضعتها كشروط للنهوض بالسياحة في الجزائر، من هذه العوامل:

1- ضرورة امتلاك السلطات العمومية لإدارة سياسة قوية للنهوض بهذا القطاع، وضمان تنميته بشكل دائم ومستمر مثل الإيرادات

السياسية التي تتوفر لدى سلطات عمومية لبلدان مجاورة يمكن مقارنتها في هذا المجال.

2-وجود "تشريع وتنظيم" واضح يحكم هياكل وعلاقات العناصر المختلفة التي تنشط ضمن القطاع.

3-وضع مخططات سياحية تضبط وترتب أولويات النشاطان السياحية على مستوى التراب الوطني.

4-تثمين الموارد البشرية العاملة بالقطاع وترقيتها بشكل مستمر، حسب خطط علمية مدروسة.

5-وضع معايير إدارة تسيير القطاع السياحي، وفقا للمعايير الدولية المعمول بها في مختلف المستويات أفقيا وعموديا.

6-التأسيس لثقافة سياحية لدى أفراد الشعب الجزائري، بحيث تمكنهم من استيعاب الآثار الإدارية لازدهار القطاع السياحي، وعلاقتها بتنمية الفرد الجزائري، ورفع مستوى معيشته.

يشكل تضافر هذه العوامل إطارا عاما لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة للنشاط السياحي.

انطلاقا من هذا الإطار المتعدد الجوانب والآليات وإضافة إلى توفير بعض الشروط المادية مثل :

1- رفع الطاقة الاستيعابية في مجال الإيواء.

2- إعادة تأهيل هياكل الإيواء القائمة.

3- تنوع العرض السياحي.

4- تحسين الصورة السياحية للجزائر وتوفير الاستقرار والأمن.

5- إدماج "النشاط السياحي" الجزائري في المنظومة السياحية العالمية.

6- تدعيم التشغيل بقطاع السياحية.

7- تطور شبكة النقل بمختلف فروعها (برا، جوا، بحرا) مع تطوير وسائل النقل قد تتجسد الأهداف الاستراتيجية التي حددتها الدائرة الإدارية (الوزارة) المشرفة على القطاع والمتمثلة في تدعيم هياكل القطاع بـ :

أ-إنشاء هياكل جديدة في مجال الاستقبال والإيواء تقدر بـ 50000 سرير .

ب- استثمارات خاصة في القطاع تقدر بـ 75 مليار دينار.

ج- رفع معدلات التدفق السياحي باتجاه الجزائر ليبلغ حجم هذا التدفق حتى سنة 2010،

1.2 مليون سائح أجنبي؛ و1 مليون سائح جزائري غير مقيم.

د- توسيع مجال فرص الشغل بالقطاع لتبلغ 25000 منصب شغل مباشر، و75000 منصب شغل آخر غير مباشر.

هـ- توقع عائدات من القطا السياحي تقدر في سنة 2010 بـ 1.6 مليار دولار.

هذه الأرقام التي تقدمها الدائرة الوزارية المشرفة على القطاع ضمن استراتيجيتها، تعد ضعيفة نسبيا مقارنة بالقدرات والإمكانيات الاستيعابية التي تتوفر عليها الجزائر في ميدان الاستثمار السياحي من جهة، وبما يوفره نفس القطاع ببلدان أخرى -اقل إمكانيات اقتصادية من الجزائر- من آثار اقتصادية شاملة (تشغيل- إيرادات بالعملة الصعبة) من جهة ثانية.

لكن مع كل هذا يمكن القول بان تنفيذ هذه الاستراتيجية وتحقيق أهدافها سوف يؤدي حتما إلى النهوض بالقطاع السياحي وانتشاره آثاره الإيجابية عبر فروع النشاط الأخرى.

ثانيا : تقديم قطاع الصناعات التقليدية والحرف

في تقديمنا لهذا القطاع نستشهد بفقرة تتعلق بالموضوعات وردت في مجلة تصدرها وزارة السياحة والصناعات التقليدية، عنوانها "الصناعات التقليدية الجزائرية" الفقرة مفادها : "الجزائر عريقة، جزائر الألف لون أرض كريمة لنا في زينات رائعة، فرض الحرفي الجزائري فيها نفسه عبر السنين على شكل مغامرة عاطفية، وهذا رابط متين بين الإنسان وعناصره الطبيعية. يعتبر هذا تحدٍ يرفعه الإنسان الجزائري كل يوم، أخذ الفن الشعبي كل معانيه ليصبح بؤرة جمال تبين أن ميزات الحرفي العليا هي : أفعال، "يصغ، يصنع، يزخرف، يصبغ العناصر ككيميائي مجرب، يصنع فنه في خدمة المستقبل بهذه الأناقة".

نلخص هذه الأفعال بكلمة عمل، والعمل هو مصدر كل ثروة، وبالتالي نحدد من هذه الزاوية المقاربة الاقتصادية للنشاط الحرفي عموما ونشاط الصانعة التقليدية على وجه الخصوص، وعليه سوف نقوم بتقديم القطاع على نحو يقودنا إلى استخلاص العلاقة العضوية بين النشاط الحرفي والنشاط السياحي.

يشمل قطاع الزرابي والأنسجة، فرع نشاط النحاسيات، فرع نشاط الألبسة التقليدية، فرع نشاط الطرز، فرع نشاط صناعة الحلي، فرع نشاط الخزف الفني، فرع السخانة (نشاط صناعة الجلود)، فرع نشاط الخشب المنحوت، فرع نشاط صناعة الفخار، فرع نشاط صناعة السلال، فرع نشاط الآلات الموسيقية، وفرع نشاط صناعة الزجاج.

قد نعتبر هذا تصنيفا رسميا حسب الهيئات الوصية الرسمية، الوزارة –والغرفة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف، لكن يمكن أن نتوصل إلى إبراز فروع نشاط أخرى في ميدان الحرفة والصناعات التقليدية بمجرد الوصول إلى ترقية مجموع الفروع المصنفة رسميا، وعليه نقدر أن النشاط الحرفي هو اقتصاد قائم بذاته، يكفي أن نبحث عن قطب نمو بإمكانه أن يوفر مستوى معين، من الحركية التنموية لهذا القطاع، وقد تقر بأن قطب النمو هذا موجود، ويحتاج هو الآخر إلى توفر شروط محددة، ذات جوانب سياسية، واقتصادية واجتماعية وثقافية.

نؤكد بأن هذا القطب موجود، ويمثل في النشاط السياحي بمختلف ألونه وأشكاله وأبعاده الاجتماعية والثقافية.

إن الاقتصاد الجزائري، في هذا الميدان لا يحتاج إلى إبداع وخلق، بل يكفي فقط أن تجري دراسات مقارنة لاقتصاديات بلدان متقاربة مع الاقتصاد الجزائري؛ لاستخلاص تأكيدات الدور المحوري الذي يلعبه القطاع السياحي –بالتأكيد– في هذا المجال؛ واستخلاص الآليات التي تؤدي إلى تفعيله بالدرجة الأولى، وتأثيره المباشر في قطاع الصناعات التقليدية والحرف، بتحديد مقاييس كمية ونوعية (تشغيل وإنتاج قيمة مضافة) يمكن اعتمادها كمؤشر لقياس مستوى تطور القطاع وتحديد مكانته في إطار النشاط الاقتصادي الوطني.

إذا وبكل تأكيد فإن العلاقة عضوية بين القطاعين السياحي الحرفي والصناعي التقليدي، يبقى فقط العمل على توضيح هذه العلاقة، وضبطها من اجل بناء إطار إستراتيجي بخطط مدروسة، تؤدي إلى الاندماج والتكامل بين القطاعين في إطار بيئة اقتصادية وطنية مهيأة.

إن تحقيق علاقة التكامل والاندماج بين القطاعين يؤدي إلى تحقيق أهداف استراتيجية ضمن التنمية الوطنية الشاملة مثل :

- خلق القيمة المضافة وزيادة البلاد، وانعكاس ذلك على مسار النمو الاقتصادي.

- التوسع في توفير مناصب الشغل الدائمة والموسمية، وبالتالي امتصاص ما يضاف سنويا من أيدي عاملة لسوق العمل.

- ترقية المستوى الثقافي والحضاري، والاجتماعي، لكل العاملين في فروع النشاط المصنفة للحرفة على المستوى الوطني، وهو ما يعني بكل تأكيد وبلغة اقتصادية، رفعا للمستوى المعيشي للفئات الممارسة للحرفة، ولجميع عناصر البيئة المتعاملة مع الحرفة، من القطاعات الأخرى.

إن المشرفين على القطاع من وزارة وصية وغرف للصناعة التقليدية والحرفة قد شخصوا وضعية القطاع قانونيا وتنظيميا واقتصاديا، وقدموا لكل مطلع على نشاط القطاع معلومات يمكن تلخيصها فيما يلي :

1- موضوع النشاط الحرفي المتمثل في : الفخار، الخزف الفني، النسيج والزرابي، الحلي، النحاس، الجلود، الحلفاء، الآلات الموسيقية، الخشب، والزجاج.

2- الإطار القانوني والتنظيمي لنشاط الحرفة : نجد بالدرجة الأولى ؛ أمر رقم 96-01 مؤرخ في 19 شعبان عام 1416هـ الموافق لـ 10 يناير سنة 1996، يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف. يضاف إلى ذلك ثمانية عشر مرسوما تنفيذيا؛ تغطي جميع جوانب النشاط التقليدي والحرفة. تضاف إليها مجموعة نصوص تطبيقية في شكل قرارات وعددها خمسة قرارات. إضافة إلى عشرة مناشير تصب كلها في توفير بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة لممارسة نشاط الحرفة والصناعة التقليدية. يعد هذا التشريع والتنظيم إطارا فعالا لممارسة النشاط الحرفي والصناعي التقليدي، إذا ما توفرت شروط أخرى يمكن تحديدها في نهاية هذه المداخلة. (راجع تفاصيل هذه النصوص القانونية والتشريعية ضمن : مدونة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالصناعات التقليدية والحرف) –مديرية الصناعات التقليدية– وزارة السياحة والصناعات التقليدية كما ورد في المدونة.

1- الممارسون للحرفة وحسب إحصائيات غرف الصناعات التقليدية والحرف، قد بلغ عندهم 200.000 حرفي عبر التراب الوطني، منهم 50.000 حرفي مرتبط فقط بقطاع الصناعات التقليدية والفنية. (حسب الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية)، وهو الأمر الذي يدفع إلى تقدير عدد مناصب الشغل التي يوفرها القطاع 150.000 منصب شغل، قد يميل هذا

الرقم إلى الارتفاع بتوفر ظروف معينة (دائما حسب نفس الوكالة).

نعتبر أن هذه المعلومات هي معلومات تأشيرة عن القطاع، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند إجراء أية دراسة لقطاع الصناعات التقليدية والحرف، تماما مثل المعلومات المتوفرة عن القطاع السياحي باعتبار أن الوزارة الوصية تضع مسألة تطوير القطاعين ضمن استراتيجية بعيدة المدى تصل إلى سنة 2010، واهتمام الوزارة بالقطاعين ينبع من قناعة اقتصادية، تتمثل في ركائز التنمية التي تشكلها كل من الحرفة والسياحة، ضمن الاقتصاد الوطني، من خلال انتشارهما عبر جميع ولايات الوطن.

بالرجوع إلى تشخيص الوزارة الوصية والهيئات المشرفة على قطاع الصناعة التقليدية والحرف، نجد أن القطاع مازال يعاني من عدة صعوبات هي :

أ- عدم الكفاية في التموين بالمواد الأولية لمجمل فروع القطاع، الأمر الذي يؤدي إلى تذبذب في النشاط الحرفي بنجر عنه فقدان مناصب شغل لفئات عريضة من القطاع بسبب التوقعات المستمرة للنشاط.

ب- انعدام تواصل فروع النشاط من حيث المقاولات من الباطن، وكذلك عدم كفاية مؤسسات الصيانة المرتبطة بالقطاع، مما يترتب عنه أيضا توقعات عديدة خلال سنة النشاط.

ج- استمرار القطاع في الاعتماد على الاستيراد، فيما يخص أدوات الإنتاج الحرفي، وهذه العملية في حد ذاتها ترتبط بها مشاكل عديدة، هلال إتمام إجراءات الاستيراد، وهذا أيضا بحدث باستمرار تقطع في عمليات الإنتاج الحرفي، وتوقفات عديدة تأتي بالضرر الكمي والنوعي على حجم نشاط القطاع سنويا.

د- بسبب العوامل المذكورة آنفا، يحدث عدم تحكم في تكاليف الإنتاج لدى مجمل مؤسسات النشاط الحرفي، وعادة ما تميل هذه التكاليف وبشكل مستمر نحو الارتفاع، مما يفقد المؤسسات المعنية القدرة على التنافس.

هـ- استمرار انفصال النشاط الحرفي بوجه عام وقطاع الصناعات التقليدية عن بقية قطاعات النشاط، مثل : الصناعة، السياحة، والبناء، وحتى الزراعة، مما يجعل النشاط الحرفي يفتقد إلى خاصية تنموية هامة، هي الترابط القطاعي والاندماج فيما بين الفروع والقطاعات وبالتالي، عدم الاستفادة من الآثار الإيجابية ، التي توفرها قطاعات النشاط لبعضها البعض.

ينبغي أن نستوعب جيدا في هذا المقام لماذا يعاني قطاع الصناعات التقليدية والحرفة هذه الصعوبات ويواجه تلك العوائق؟ فالإجابة قد تبدو لنا بسيطة جدا، فالشخصيات المختلفة للقطاع تجعلنا نستنتج أن : تهميشا كبيرا عرفه القطاع–تقريبا– في كل سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولعقود من الزمن، خصوصا في محاولة تنمية الاقتصاد الجزائري الأولي، التي تحدد فترتها التاريخية بـ (1965-1989)، والتي عرفت تطبيق استراتيجية تنمية ارتكزت بالأساس على قطاعات أخرى معروفة وهمشت تماما قطاع الصناعات التقليدية والحرف من خلال إعطاء دورا ثانويا في عملية التنمية.

انطلاقا من المعاينة السابقة، الملخصة في تهميش القطاع نستنتج ما يلي : ضعف التأطير المخصص للقطاع في إطار مخططات التنمية المتعاقبة، وكذلك ضعف الوسائل والإمكانيات المتاحة، لممارسة القطاع لنشاطاته بفعالية اقتصادية تحقق أهدافه على مختلف المستويات والأصعدة. يضاف إلى هذه المعطيات الكلية المرتبطة بوضعية القطاع بالنسبة لبقية قطاعات النشاط، عدم التحكم في المعطيات الجزئية بداخل القطاع نفسه، من عدم تأهيل حرفي للصناع والحرفيين ، عدم استخدام طرق تسيير لإدارة مؤسسات القطاع، الأمر الذي يجعل متغيرات مثل التكاليف، والنوعية وجودة المنتجات، والإنتاجية، تظهر وكأنها عناصر خارج إطار سوق الحرفة المنظم. يضاف إلى هذا أيضا وجود بيئة اقتصادية واجتماعية معقدة لممارسة النشاط الحرفي. فالصعوبات تلازم الجانبين المالي، فيما يخص تمويل الحرفة، والجبائي، فيما يخص تدعيم هذه الحرفة؛ بالإضافة إلى افتقاد القطاع لعنصر إنتاج هام، وهو العقار المخصص للنشاط الحرفي في شكل محلات لمزاولة الحرفة، يصعب الوصول إليها بالإجراءات العادية، ولا توجد ضمن إجراءات السياسة الاقتصادية المتبعة في هذا المجال.

لإيجاد حلول لهذه المشاكل المعقدة التي يعاني منها قطاع الصناعات التقليدية والحرف، ينبغي للسلطات العمومية الجزائرية ممثلة على وجه الخصوص في الوزارة الوصية، المشرفة على القطاع أن تبلور تصورا خاصا بالقطاع في شكل استراتيجية محددة الأهداف مندمجة في إطار المخططات التنموية الشاملة، بأبعادها الزمنية المختلفة، قد تظهر هذه الأهداف في المقام الأول على شكل آليات لتجاوز كل الصعوبات التي عرفها القطاع ويرفها في الوقت الراهن

وبالتالي فهي أهداف إجرائية، تحقيقها سوف يخلص القطاع من جميع العوائق، ويضعه على مسار نمو، يمكن للاقتصاد الجزائري أن يعوّل عليه في المستقبل القريب في خلق القيمة المضافة، المساهمة في إنتاج الناتج المحلي، وتحقيق الترابط مع بقية قطاعات النشاط الاقتصادي وإزالة الاختلالات الهيكلية التي لازمت القطاع طيلة عقود الستينات والسبعينات والثمانينات والتسعينات.

يمكن تلخيص عناصر أرضية الأهداف الإجرائية فيما يلي :

1- إدماج الحرفة في تخطيط الاقتصاد الوطني.

2- تحسين ظروف ممارسي الحرفة وتوفير الشروط التالية والمادية والتنظيمية لممارسة النشاط الحرفي بصفة عامة.

3- إنشاء معاهد للتكوين في ميدان الحرفة، حسب مدارس متخصصة إقليميا .

4- عقلنة التسيير باستحداث آليات إدارة وتنظيم، تقضي على الممارسات البيروقراطية الراهنة.

5- تدعيم إنشاء نظام الطوائف المهنية في شكل جمعيات مهنية تنشط الحرفة وتنظمها.

6- إدماج قطاع الصناعات التقليدية والحرف في المنظومة الإعلامية الوطنية بمختلف وسائلها، وعلى وجه الخصوص عبر الأنترنت.

قد نجد أهداف إجرائية أخرى، يؤدي تحقيقها إلى إدماج القطاع في الاقتصاد الوطني، ولكن نكتفي بستة منها، حيث أن تحقيقها كفيل بوضع كل القطاع على مسار النمو المرغوب ويؤدي إلى تحقيق أهداف قطاعية أخرى يمكن ضبطها على النحو التالي :

أ- خلق محيط وبيئة حرفية للقطاع الزراعي.

ب- تلبية حاجات المحلية بالمنتجات التي تحتاجها والخدمات الضرورية لمهامها ونشاطاتها.

ج- المساهمة في مخططات التهيئة العمرانية المحلية من خلال توزيع النشاط الحرفي.

د- تنشيط المبادلات التجارية على المستوى المحلي وبالتالي المساهمة في تدعيم القطاع التجاري على المستوى المحلي.

هـ-تنشيط القطاع السياحي على المستوى المحلي من خلال تنمية المبادلات التجارية.

و-خلق قاعدة للمقاولة من البن والصيانة والإصلاح الفني في مختلف لمجالات صناعة على المستوى المحلي.

يشكل إنجاز هذه الأهداف بناء لمسار النمو المرغوب، وبالتالي هدفا استراتيجيا من أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، فقطاع الصناعات التقليدية والحرف مثل بقية القطاعات، يحتاج في السير نحو تحقيق بناء استراتيجية المتعلقة به ضمن نظرة مستقبلية بعيدة المدى من خلال :

1- تأهيل مختلف عناصر القطاع لترقية منتجاته كميا ونوعيا.

2- إيجاد المنافذ لتصريف المنتج الحرفي على المستوى الوطني وفي الأسواق الدولية.

3- انعكاس مداخيل الحرف على الحرفي بالدرجة الأولى وقطاع نشاطه ثانيا، قبل أي قطاع آخر.

4- البحث عن نقطة توازن ضمن المنظمة الجبائية بين عناصر الضريبة القطاعية والمحلية، الضريبة عامل دفع لنمو نشاط الحرفة وليست كابحا له.

5- التكييف المستمر للإطار القانوني والتنظيمي مع واقع نشاط الحرفة وليس العكس.

يؤدي تحقيق الأهداف سالفة الذكر إلى تحقيق جزئية أخرى يمكن تحديدها على النحو التالي :

أ- استقرار السكان في جميع المناطق التي تزدهر بها الحرفة والنشاط الحرفي، وعملية الاستقرار هذه تدخل ضمن الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

ب- تثمين العمل اليدوي واستمرار الحرفة وهو هدف استراتيجي ثان باعتبار أن العمل اليدوي على بساطته يساهم في خلق الثورة على المستوى المحلي.

ج- المحافظة على التراث الثقافي الوطني، وهو هدف استراتيجي آخر يعكس القيمة المعنوية التي تشكل إطارا لخلق القيم المادية.

الخلاصة :

يمكننا أن نحدد استنتاجاتها في نقاط نذكرها ضمن هذه الخلاصة وتخص القطاعين السياحي والحرفي.

1- أن القطاع السياحي يشكل بكل تأكيد قطبا للنمو يمكن أن يستحدث

الديناميكية الاقتصادية المرغوبة لتفعيل قطاع الصناعات التقليدية والحرف، من خلال الاستثمار والتوسع في طاقاتها الاستيعابية.

2- أن القطاع السياحي يشكل من جهة ثانية سوقا لمنتجات الصناعية التقليدية والحرف، بذلك فهو المحدد لقدرات توسع قطاع الصناعات التقليدية والحرف من زاوية الطلب.

3- أن علاقة الترابط العضوي بين القطاعين السياحي والحرفي يمكن، إبرازها من خلال الاستثمار في السياحة بوجه عام وانعكاس ذلك على الحرفة ومنتجاتها من خلال التوسع في الطلب على تلك المنتجات، مما يمكن إبراز علاقة الترابط العضوي من خلال القيم المضافة التي يشتقها قطاع الصناعات التقليدية والحرف من القطاع السياحي.

4- كما يمكن إبراز تلك العلاقة أيضا من خلال الأثر على مستوى التشغيل، وما يحقق من مداخيل للحرفيين تؤثر مباشرة على مستوى معيشتهم ورفع أداءهم الحرفي بما يكفل استمرار تحقيق معدلات نمو ترسم مسار التنمية في القطاعين في الأمد البعيد.

5- نقدر أن الأهداف الاستراتيجية التي حددتها الإدارة الوصية المشرفة على القطاع حتى سنة 2010، هي أهداف غير متوازنة مع قدرات الاقتصاد الوطني، المالية والمادية، حيث بإمكان القطاع السياحي وحده أن يستوعب في مجال الاستثمار، خلال تلك الفترة؛ ثلاث (3) مرات القدرات المتاحة في الوقت الراهن. وبإمكان تلك القدرات أن تنتج قيما مضافة تعادل هي الأخرى ثلاث (3)مرات ما ينتجه القطاع في الوقت الراهن، بتوفر شروط محددة وعوامل مضبوطة، سياسية واقتصادية واجتماعية.

6- أما الأهداف الإستراتيجية لقطاع الصناعات التقليدية والحرف، والتي حددتها الإدارة الوصية، لنفس الفترة الزمنية 2010 بـ:

أ- استحداث 374.000 منصب شغل خلال تلك الفترة.

ب- تحقيق رقم أعمال-بناءا على قيم مضافة تنتج في القطاع- يقدر بـ 245 مليار دج.

ج- تدعيم موارد الخزينة العمومية من جباية القطاع بما يعادل 10 مليار دج.

د- تحقيق إيرادات بالعملة الصعبة خلال نفس الفترة ومن صادرات القطاع بقيمة 306 مليون دولار.

لاشك أن الإدارة المشرفة على القطاعين قد لجأت في تحديد أهدافهما الاستراتيجية

المتوسطة والبعيدة المدى إلى دراسات حول السياحة والصناعات التقليدية والحرف وضعت لها حوصلة حول الإمكانيات المادية والمالية والبشرية المتاحة لهذه الإدارة وللاقتصاد الوطني بصفة عامة، والتي يمكن الاعتماد عليها والمزج بينها لتحقيق هذه الأهداف..

لكن وجهة نظر الباحث هي وجهة نظر استقرائية فقدرات الاقتصاد الوطني (ماليا، طبيعيا، وبشريا) تفوق بكثير تلك الأهداف المحدد، والعوائد المرتقبة من الاستثمار في القطاعين أيضا تتعدى بكثير تلك المحددة ضمن تلك الأهداف.

يكفي أن نشير هنا على ضرورة إجراء دراسة مقارنة حول اقتصاديات السياحة والحرفة، في عدد من البلدان التي تحتم علينا ذكر اسمها في هذا المجال، والمتمثلة في : المغرب، تونس، مصر، ونكتفي بهذه البلدان الثلاثة، لاستخلاص الدور الحقيقي الذي يمكن أن يلعبه القطاع السياحي وقطاع الصناعات التقليدية والحرف في الاقتصاد الجزائري.

M

1- الحرفة في الجزائر : وزارة السياحة والصناعات التقليدية والحرف، موقع الإنترنت، الخاص بالوزارة .

2- السياحة في الجزائر، وزارة السياحة والصناعات التقليدية والحرف موقع الإنترنت، الخاص بالوزارة.

3- مدونة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالصناعات التقليدية والحرف– وزارة السياحة والصناعات التقليدية فيفري 1999.

4- الصناعة التقليدية الجزائرية : منشورات الوكالة للصناعات التقليدية.

5- الصناعات التقليدية الجزائرية : منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار 1998.

6- فضاءات مجلة دورية تصدر عن وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية–العدد 02–2003.

7- الحرفي : مجلة فصلية، تصدر عن الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف–عددها خاص : 2001.

8- الحرفي : عدد 02-2003.

9- M.T.A : Secrétariat d'Etat à l'Artisanat : Annuaire de l'artisanat- traditionnel algérien, 1998**.**